

تأثير كفاءة مراجعي ديوان المحاسبة على الحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية (دراسة حالة)

محمد عبدالحميد المصري

عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة اجدابيا
mohamedalfadiel@gmail.com

أنس عبدالقادر عامر

عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد
جامعة بنغازي
Anasamer2005@gmail.com

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة بيان تأثير كفاءة مراجعي ديوان المحاسبة على الفساد في الاعتمادات المستندية، ولتحقيق هدف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي لوصف تأثير كفاءة مراجعي ديوان المحاسبة على الحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية ، أما من حيث الإجراءات فإن الدراسة اعتمدت المنهج الاستنباطي بهدف بناء إطار نظري من خلال مراجعة أدبيات الدراسة من أبحاث ومقالات، ودراسة المتغيرات في ضوء البيئة في ليبيا، و لإجراء الجانب العملي تم تجميع البيانات من خلال استمارة استبيان وزعت على مجتمع الدراسة (مراجعي ديوان المحاسبة في الإدارة العامة طرابلس - الإدارة العامة لتقييم أداء المصارف) وتم تحليل البيانات بالأساليب الإحصائية الملائمة (SPSS) ، ومقارنة النتائج العملية مع الاستنتاجات النظرية، وتعميم النتائج عليها (الجانب الاستقرائي)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير في كفاءة مراجعي ديوان المحاسبة على الحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية، وقد أوصت الدراسة على ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية الحازمة ضد كل المخالفين للقوانين والتشريعات النافذة لضمان الالتزام بها واستمرار الإدارة العليا للديوان بتقديم الدعم لمراجعي الديوان وأن تستمر بطلب التقارير الرقابية مدعمة بأراء ومقترحات لتحسين وتصويب الأوضاع وتقوم أيضا بمناقشة نتائج تقييم أداء المصارف التجارية الليبية من ناحية الاعتمادات المستندية بشكل خاص للحفاظ على المال العام الليبي وعدم إهدار الموارد واستنزاف الاقتصاد الوطني.

كلمات مفتاحية: كفاءة مراجعي ديوان المحاسبة، الفساد، الأعمدات المستندية، المصارف التجارية الليبية.

Abstract

This study aimed to know the Impact of compliance of auditors of the Audit Bureau in reducing corruption in letters of credit in Libyan commercial banks.

To achieve the goal of the study, the researchers followed the descriptive approach to describe the Impact of compliance of auditors of the Audit Bureau in reducing corruption in letters of credit in Libyan commercial banks. In Libya, and for the practical aspect, the data was collected through a questionnaire form distributed to the study population (Auditors of the Audit Bureau in the Public Administration Tripoli - the General Administration of Banks Performance Assessment) and the data was analyzed using the appropriate statistical methods (SPSS), and the practical results were compared with the theoretical conclusions. And generalizing the results to them (inductive aspect).

The study found in Impact of compliance of auditors of the Audit Bureau in reducing corruption in letters of credit in Libyan commercial banks.

The study recommended the need to take firm legal measures against all violators of the laws and legislation in force to ensure compliance with them and the continuation of the senior management of the Bureau to provide support to the auditors of the Bureau and to continue to request supervisory reports supported by opinions and proposals to improve and correct the situation. It also discusses the results of evaluating the performance of Libyan commercial banks on the one hand. Documentary credits in particular to preserve the Libyan public money and not waste resources and destroy the national.

Keywords: Compliance, Auditors of the Audit Bureau, corruption, letters of credit, Libyan Commercial Banks.

أولاً: الإطار العام للدراسة:

1.1 المقدمة:

الفساد أصبح ظاهرة عالمية، وتزايد الاهتمام في الفترة الأخيرة من قبل دول العالم المتقدمة والنامية، غير أنه انتشر بنسبة أكبر في الدول النامية ومن أهم أسباب انتشار الفساد على المستوى العام أو الخاص، هو عدم الاستغلال الأمثل للموارد، وتبذيرها أو اختلاسها مما يؤدي إلى عدم تحقيق المنظمة لأهدافها، والفساد يهلك اقتصاد الدولة ليصبح عائقاً رئيسياً أمام مسيرة التنمية الاقتصادية بها، وكما أنه لا يشجع على الاستثمار الأجنبي في الدول التي ينتشر بها بشكل كبير ويزيد من تدني مستوى الخدمات ويزيد من المشاكل الاقتصادية، وقد تم بذل الكثير من الجهود سواء على المستوى المحلي مثل

ديوان المحاسبة الليبي والدولي مثل منظمة الشفافية الدولية وهيئة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل مكافحة الفساد والحد منه.

2.1 مشكلة الدراسة:

إن انتشار ظاهرة الفساد في ليبيا كما تشير التقارير الدولية، يعطي مؤشراً خطيراً يستوجب من الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحته، حيث أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2011م-2012م، إن ليبيا جاءت في المرتبة 168 و 160 بالترتيب (من أصل 183 و 176 دولة تضمنها التقرير)، كما جاءت ليبيا في المرتبة 17 عربياً للسنتين المذكورتين مما يشير بوضوح إلى تعشي ظاهرة الفساد فيها بشكل كبير مقارنة بالدول الأخرى. وترتبط عمليات الفساد بمدى قوة أو ضعف النظام المحاسبي المطبق ونظام الرقابة الداخلية المطبق، وضعف الأجهزة الرقابية في الدولة وعندما يكون الضعف داخلي وخارجي، عليه إن الفساد يتعايش معها ويستفيد من نقاط الضعف بها لينمو ويزداد.

ويعتبر ديوان المحاسبة أحد الأجهزة الرقابة الرسمية في ليبيا المخولة بمتابعة الفساد المالي والإداري وإعداد تقارير عن ذلك إلى الجهة التشريعية من خلال متابعة الجهات الحكومية وإظهار أي مخالفات أو ملاحظات بخصوص مدى اتباع القوانين المالية واللوائح والنظم المحاسبية المنظمة لعمل هذه الجهات.

فقد ورد بعض حالات عمليات الفساد بالمصارف من خلال متابعة المصارف التجارية من خلال متابعة المصارف خلال العام 2018م، وتبينت العديد من حالات الاختلاس والتزوير والتي نورد منها ما يمكن على سبيل المثال لا الحصر:
- اختلاس مبلغ يقدر بحوالي 65 مليون دينار من حسابات مصرف الجمهورية - رأس حسن، من خلال تزوير ما يقارب من 74 حوالة واردة للمصرف وتواطى مجموعة من العاملين والمسؤولين بالمصرف مع بعض المستفيدين من خارج القطاع تم خصم المبلغ وإضافتها إلى حساب شركة وهمية ومن ثم تصدير القيمة إلى حسابات بمصارف أخرى (تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2018).

- أصبح المصرف المركزي شبه عاجز عن التصدي لمضاربات تجار السوق السوداء، الذين استغلوا ضعفه، الأمر الذي اضطر معه الديوان للتدخل فقام خلال العام 2015م، بدراسة عينات من التحويلات التي تمت باستخدام الاعتمادات المستندية والمستندات برسم التحصيل، وقد تبين له أن أغلبها تشوبها تهريب عملة وغسيل أموال، حيث وصلت نسبة التلاعب إلى 100% لبعض العينات، بسبب عدم قيام مصرف ليبيا المركزي بمسؤولياته بالرقابة على المصارف وإدارة احتياطاته بكفاءة وفاعلية.(تقرير ديوان المحاسبة، 2016).

وترتب على ممارسات الفساد في القطاع المصرفي انفراد فئة قليلة باستغلال الثغرات والتسهيلات في النظام المصرفي التقليدي دون أن يتم وضع ضوابط وإجراءات تحد من استغلال هذه الأطراف وتساعد في تحقيق العدالة واستفادة باقي أفراد المجتمع من الخدمات التي يجب أن توفرها المنظومة المصرفية، وهنا يظهر دور مراجع ديوان المحاسبة و أهمية كفاءته لأنه بناء على تقاريره الموجهة للسلطات العليا و بالأخص الجهة التشريعية مجلس النواب عليه يقوم المجلس بتنفيذ توصيات مراجع ديوان المحاسبة سواء كان سن قانون أو تعديل قانون أو إلغاء قانون بما يتماشى مع حلول المشاكل القائمة عليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو تأثير كفاءة مراجعي ديوان المحاسبة على الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية؟
و للإجابة على السؤال الرئيسي سيتفرع منه الأسئلة التالية:

- 1- ما هو تأثير الكفاءة القانونية لمراجعي ديوان المحاسبة على الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية؟
- 2- ما هو تأثير الكفاءة الرقابية لمراجعي ديوان المحاسبة على الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية؟
- 3- ما هو تأثير الكفاءة المهنية لمراجعي ديوان المحاسبة على الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية؟
- 4- ما هو تأثير الكفاءة الإدارية لمراجعي ديوان المحاسبة على الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية؟

3.1 أهداف الدراسة:

1. يتمثل الهدف الرئيسي: في بيان تأثير كفاءة مراجعي ديوان المحاسبة على الفساد في الاعتمادات المستندية. ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:
2. الهدف الفرعي الأول: بيان تأثير الكفاءة القانونية لمراجعي ديوان المحاسبة على الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية.

3. الهدف الفرعي الثاني: بيان تأثير الكفاءة الرقابية لمراجعي ديوان المحاسبة على الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية.

4. الهدف الفرعي الثالث: بيان تأثير الكفاءة المهنية لمراجعي ديوان المحاسبة على الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية.

5. الهدف الفرعي الرابع: بيان تأثير الكفاءة الإدارية لمراجعي ديوان المحاسبة على الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية.

4.1 أهمية الدراسة:

هذه الدراسة لها أهمية من ناحيتين:

1- الأهمية العلمية: لها تأثير كبير على المجتمع الأكاديمي هو إن هذه الدراسة وفق علم البُحث هي أول دراسة محلية وستكون إضافة للمعرفة في ليبيا وستدعم الجهات محل الدراسة بنتائج وحلول، توفر الدراسة المعرفة لموظفي المصارف وغيرهم من أصحاب المصلحة حول أنواع الفساد والاحتيال التي تواجهها المصارف، ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني، والطرق التي يمكن بها الحد من هذه الظاهرة.

2- الأهمية العملية: لها تأثير كبير على المجتمع المهني و أيضا مشرعي القوانين، وملائمة الإجراءات التي يقوم بها ديوان المحاسبة و كفاءتها في مكافحة الفساد تكفل المحافظة على المال العام و الاستخدام الأمثل لموارد الدولة. إن موضوع اكتشاف الفساد في حد ذاته من خلال المراجعة يعتبر أحد المواضيع الأساسية التي يجب أن يغطيها مراجعي ديوان المحاسبة ، تحديد مكامن الضعف و الخلل في التشريعات القانونية والتوصية بسن تشريعات او تعديل التشريعات المعمول بها.

5.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة من حيث الهدف على المنهج الوصفي لوصف تأثير كفاءة مراجعي ديوان المحاسبة على الحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية ، أما من حيث الإجراءات فإن الدراسة اعتمدت المنهج الاستنباطي بهدف بناء إطار نظري من خلال مراجعة أدبيات الدراسة من أبحاث ومقالات، ودراسة المتغيرات في ضوء البيئة في ليبيا، و لإجراء الجانب العملي تم تجميع البيانات من خلال استمارة استبيان وزعت على مجتمع الدراسة (مراجعي ديوان

المحاسبة في الإدارة العامة طرابلس - الإدارة العامة لتقييم أداء المصارف) وسيتم تحليل البيانات بالأساليب الإحصائية الملائمة (SPSS) ، ومقارنة النتائج العملية مع الاستنتاجات النظرية، وتعميم النتائج عليها (الجانب الاستقرائي).

6.1 مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة هم مراجعي ديوان المحاسبة الليبي الإدارة العامة طرابلس - الإدارة العامة لتقييم أداء المصارف.

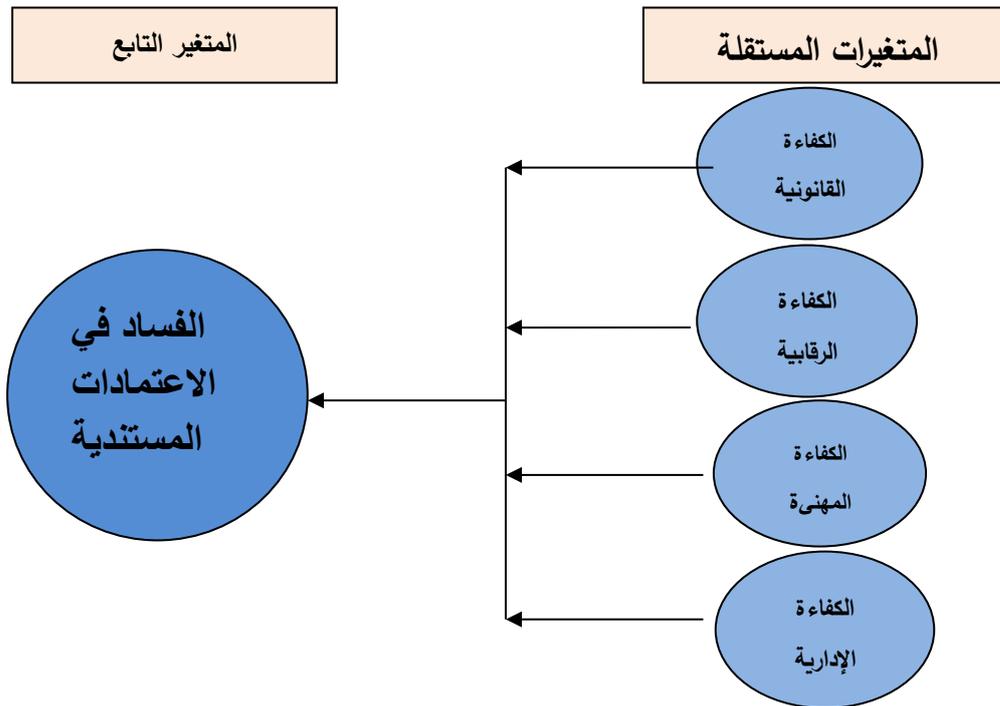
7.1 أدوات الدراسة:

المصادر الثانوية هي الدراسات السابقة والمجلات الدورية والمطالعة على الانترنت.

المصادر الأولية وهو استبيان وتم توزيعه على مجتمع الدراسة لاستخراج النتائج وفقا لأسلوب ليكرت الخماسي.

8.1 متغيرات الدراسة:

وسنوضح المتغيرات عن طريق الشكل التالي (1-1):



إعداد الشكل من قبل الباحثان

9.1 حدود الدراسة:

الحدود المكانية: ديوان المحاسبة الليبي في طرابلس (الظهرة).

الحدود الزمانية: بدأت الدراسة في أكتوبر 2021 و انتهت في يونيو 2022.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

1.2 الدراسات السابقة

دراسة (جعارة، 2015) :

هدفت الدراسة إلى قياس ملائمة إجراءات ديوان المحاسبة الأردني لأغراض مكافحة الفساد، من وجهة نظر المدققين العاملين في ديوان المحاسبة. ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير استبانة وزعت على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة المتكون من المدققين العاملين في ديوان المحاسبة الأردني وعددهم (389) مدققاً، وقد تم توزيع (130) استبانة، والمسترد منها (109) استبانات صالحة للتحليل الإحصائي تمثل ما نسبته (28%) من مجتمع الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن إجراءات التدقيق التي يتبعها ديوان المحاسبة في القطاع العام (الرقابة المالية والمحاسبية، والرقابة الإدارية، ورقابة الأداء، والرقابة القانونية) ملائمة إلى حد ما. وعلى ضوء النتائج قدمت الدراسة عدداً من التوصيات، ما لمكافحة الفساد، وإن كان هناك ضعف في تنفيذ بعض الإجراءات.

دراسة (أبوشعالة , 2016):

هدف البُحث من خلال هذه الدراسة إبراز دور مصرف ليبيا المركزي بالتعاون مع ديوان المحاسبة الليبي في الحد من عمليات الاحتيال والغش والتلاعب في الاعتمادات المستندية والمستندات برسم التحصيل ، وذلك من خلال استعراض العديد من المحاور كالضوابط والشروط والإجراءات المنظمة التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي لفتح الاعتمادات المستندية ، وكذلك الإجراءات والضوابط المنظمة لتنفيذ عمليات المستندات برسم التحصيل ، والضوابط المنظمة لسداد قيمة المستندات الواردة برسم التحصيل ، وأيضاً الضوابط المتعلقة بتنظيم استعمال النقد الأجنبي ، والضوابط المتعلقة بالإبلاغ عن حالات التزوير والاختلاس والنصب والاعتداءات التي تتعرض لها المصارف ، وأخيراً دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الظواهر السلبية المضرة بالمال العام واقتصاد الدولة ، أما منهجية الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال الكتب والمراجع المتعلقة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى الاستعانة بالمنشورات والتقارير والقرارات والرسائل الدورية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي وكذلك البيانات والإحصاءات الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي حول ظاهرة التلاعب في الاعتمادات المستندية والمستندات برسم التحصيل ، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن مصرف ليبيا

المركزي يسعى إلى الحد من عمليات الغش والاحتيايل في الاعتمادات المستندية والمستندات برسم التحصيل وذلك بالتعاون مع ديوان المحاسبة الليبي من خلال إصدار مجموعة من الإجراءات والضوابط المتعلقة بتنظيم عمل الاعتمادات المستندية والمستندات برسم التحصيل وكذلك الضوابط المتعلقة بتنظيم استعمال النقد الأجنبي.

دراسة (الشيخي وكبلان، 2018):

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على الدور الرقابي الذي يلعبه فعلاً ديوان المحاسبة في ليبيا، من خلال مراجعته الماليين "الموظفون الفنيون" للحد من الفساد المالي بمؤسسات القطاع العام، كما هدفت الدراسة بشكل فرعي أو إجرائي إلى التعريف إلى نظرياً بالإففاق العام وسبل ترشيده، بالإضافة لتوضيح ماهية الفساد المالي ومظاهره، وسبل علاجه، وآليات الرقابة عليه. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد قام الباحثان بالاعتماد على المنهج الاستقرائي Induction Approach " في مراجعة أدبيات موضوع الدراسة، ومن ثم صياغة فرضيات الدراسة، ثم استخدام المنهج الاستنباطي Deduction " Approach الذي يقوم على اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج.

حيث يتكون مجتمع الدراسة من جميع فروع ديوان المحاسبة بالمنطقة الشرقية التي شملت كل من فرع بنغازي، فرع إجدابيا، فرع المرج، فرع الأبيار، وفرع البيضاء و انحصرت العينة في المراجعين العاملين في فروع الديوان سابقة الذكر، الذين يمارسون الرقابة والمراجعة على أعمال المؤسسات العامة وقد تم توزيع عدد "100" استمارة استبيان، وتم استرداد "78" استمارة، وقد بلغت نسبة الردود "78%"، ومن خلال تفرغ استمارات الاستبيان تم استبعاد عدد "8" استمارة لعدم صلاحيتها أو لعدم اكتمال تعبئتها، وبذلك استقرت العينة على "70" مراجعاً يمارس الرقابة والتدقيق.

ومن أهم نتائج البحث ما يأتي:

- 1- أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى عدم وجود أي تأثير للدعم الذي تقدمه الإدارة العليا بديوان المحاسبة، على أداء الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في ترشيد الإففاق الحكومي.

دراسة (العنيزي , 2020)

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على العوامل المؤثرة في اكتشاف الفساد المالي ، ومعرفة أي منها أكثر أثراً وفقاً للوزن النسبي لكل عامل على حدا . ولتحقيق هدف الدراسة اتبع الباحث المنهج الاستنباطي الاستقرائي ، حيث أن هذا

المنهج اتبعه مجلس معايير المحاسبة المالية بالولايات المتحدة في معظم الدراسات التي اجراها المجلس منذ إنشائه سنة 1973 م. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر للعوامل التي تم اختبارها عند مستوى دلالة معنوية (0.05)، وهذه العوامل متمثلة في دعم استقلالية المراجعين الخارجيين، وكذلك توافر الكفاءة والتأهيل لمراجعين الخارجيين، والالتزام بمعايير المراجعة الدولية، والالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة وكذلك الاستعانة بأساليب الفحص القانوني في اكتشاف الفساد المالي. وقد احتل عامل توافر الكفاءة والتأهيل المرتبة الأولى يليه عامل الاستعانة بأساليب الفحص القانوني، ثم عامل الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة، ثم عامل الالتزام بمعايير المراجعة الدولية، وأخيراً عامل دعم استقلالية المراجعين الخارجيين. وأوصت الدراسة بضرورة تبني والالتزام (ديوان المحاسبة ونقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين) لمعايير المراجعة الدولية، وكذلك ضرورة الاهتمام بإنشاء قسم للفحص القانوني في الجامعات، المعاهد العليا في ليبيا.

دراسة (درباش . 2020):

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى العوامل المؤثرة في تطوير العمل الرقابي لديون المحاسبة، المتمثلة في دعم الإدارة العليا للمؤسسات العامة، استقلالية ديوان المحاسبة، الدورات والتدريب الكوادر الديوان الرقابي، التشريعات النافذة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في أداء العمل، واعتماد معايير الرقابة الدولية، كفاءة الكادر الرقابي لديوان المحاسبة، وقد شمل مجتمع الدراسة المراجعين في ديوان المحاسبة للمنطقة الشرقية، أما العينة فتكونت من (123) مراجعاً، وقد اعتمدت البُحثة على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات هما البيانات الأولية والمتمثلة في استمارة الاستبيان حيث تم توزيعها على مجتمع الدراسة، وتم الاعتماد على منهج التحليل الاحصائي SPSS لتحقيق أهداف الدراسة والحصول على النتائج المطلوبة، كما اعتمدت البُحثة على البيانات الثانوية المتمثلة في الدراسات السابقة والمجلات التي تم عملها في نفس الموضوع. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دعم من قبل الإدارة العليا للمؤسسات العامة، لأن ديوان المحاسبة يتمتع بالاستقلال المالي والاداري والوظيفي بدون أي تأثيرات خارجية، كما يوفر الديوان دورات وتدريب للكادر الرقابي، كما ان الديوان لديه أنظمة ولوائح كافية ومناسبة ومتطورة لممارسة العمل الرقابي، كما يهتم الديوان بتوفير الوسائل التكنولوجية، الا أن الديوان لم يعتمد معايير الرقابة الدولية التي تعتمدها الأجهزة العليا للرقابة في دول العالم، ورغم وجود كوادر مؤهلة ومدربة بالديوان.

دراسة (شاكير , 2022):

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى كفاءة أنظمة الرقابة التشغيلية لدى المصارف التجارية الليبية فيما يتعلق بالعمليات المنظمة للاعتمادات المستندية، وتقييم كفاءة أنظمة الرقابة والتفتيش لدى إدارة الجمارك الليبية، من وجه نظر كلاً من موظفي المصارف التجارية ومفتشي ومخلصي إدارة الجمارك بمدينة بنغازي، ولتحقيق غرض الدراسة تم تصميم استمارتي استبيان الأولى وزعت على عينة المصارف والثانية على الجمارك، خلصت الدراسة إلى وجود تدني في مستوى التزام المصارف التجارية بالإجراءات والشروط المنظمة لعملية فتح الاعتمادات، مع وجود تدني في مستوى التزام إدارة الجمارك بتطبيق ضوابط وإجراءات التفتيش والرقابة على البضائع، مما أدى إلى استئراء الفساد وتزايد عمليات الاحتيال وتهريب الأموال من النقد الأجنبي للخارج دون ورود بضائع تعادل قيمة تلك التحويلات .

2.2 الإضافة العلمية للدراسة:

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، إنها تهتم بتحديد تأثير كفاءة مراجعي ديوان المحاسبة على الحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية، وأن هذه الدراسة هي الأولى محليا والتي غطت جانب الاعتمادات المستندية من ناحية مراجعي ديوان المحاسبة والرقابة على المصارف.

ثالثاً: الدراسة الميدانية:

1.3.1 وسيلة جمع البيانات: لخدمة أغراض هذه الدراسة فقد تم الاعتماد على استمارة الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة، وقد حاول الباحثان إعداد أسئلة استمارة الاستبيان بعناية، وقد تم استخدام الاستبيان المغلق - المفتوح، يتضمن مجموعة من الأسئلة المغلقة التي تتطلب من المستجيب اختيار إجابة من بين الإجابات المحددة مسبقاً، وتتميز هذه الأسئلة بسهولة إجراء الاختبارات الإحصائية، بالإضافة إلى بعض الأسئلة المفتوحة التي تعطي المبحوث إمكانية التعبير عن رأيه دون تحديد لنوع الإجابة.

2.1.3 تصميم استمارة الاستبيان: تعتبر استمارة الاستبيان أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث محدد عن طريق استمارة يجرى تعبئتها من قبل المستجيب، ويتطلب ذلك أن تكون هذه الاستمارة مقننة وشاملة ومنظمة وقابلة للاستعمال والتحليل، ولعل مرحلة تصميم استمارة الاستبيان وصياغة الأسئلة التي تتضمنها هي من أهم أعباء الباحث لإدراكه أنه لا

يستطيع أن يكون مع اتصال مباشر مع المستجيب فيوضح له أي غموض ويجب على استفساراته، ولا يتأكد البُحاث من أنه قد تمت الإجابة عن أسئلته كما قصدها وقد تم الاسترشاد بالخطوات التالية خلال مرحلة تصميم استمارة الاستبيان:

1- الإطلاع على أدبيات " الإطار النظري " لاستنباط أسئلة استمارة الاستبيان، وبحيث تكون مرتبطة بهدف الدراسة (تأثير كفاءة مراجعي ديوان المحاسبة على الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية)، وأن يكون هناك اتساق بين الأسئلة التي تتضمنها استمارة الاستبيان والمتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي أنه يجب أن تعكس الأسئلة استمارة الاستبيان العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بحيث يمكن اختبار وجود علاقة واتجاهها وقوتها كما تم استخدام بعض الأسئلة من دراسات مشابهة (ألويس ليونارد، 2013، أبو شعالة، 2016، كبلان والشيخ، 2018، عامر، 2020، درباش، 2020، العنيزي، 2020، شاكير، 2022).

2- تحديد مقياس الإجابات، حيث تم استخدام عدة مقاييس كما يلي:

1- المقياس الاسمي " التصنيفي " : وقد تم استخدام هذا المقياس في تصنيف المعلومات العامة عن المستجيبين.

2 - مقياس ليكرت " ذو الخمس درجات " : وقد تم استخدام هذا المقياس في تصنيف الإجابات ما بين موافق بشدة إلى غير موافق بشدة، بحيث تعطي الإجابات أوزان ترجيحية لتسهيل تحليل البيانات كما هو مبين بالجدول التالي: (3-1)

نمط الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن النسبي	5	4	3	2	1

أجزاء استمارة الاستبيان: تم تقسيم استمارة الاستبيان إلى جزأين رئيسيين هما:

1- جزء خاص بجمع البيانات العامة (الديموغرافية) عن المستجيبين تتضمن: المستوى الوظيفي سنوات الخبرة، والتخصص العلمي، والتأهيل المهني، بالإضافة إلى مراجعة الاعتمادات وعدد مرات المراجعة.

2- جزء خاص يجمع البيانات التي تتعلق بالمتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية التي تؤثر إيجابيا على كفاءة مراجعي ديوان المحاسبة على الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية.

3.1.3 مرحلة تحكيم الاستبيان وتوزيعه: للتأكد من سلامة صياغة أسئلة الاستبيان ووضوحها تم عرضها من قبل البُحاث على مجموعة من المحكمين، الذين قاموا بإبداء مجموعة من الملاحظات التي تم أخذها بعين الاعتبار، وفقا لذلك تم إجراء بعض التعديلات على استمارة الاستبيان، والملحق رقم (2) يبين أسماء المحكمين.

وقد قام البُحاث بالسفر لطرابلس والذهاب لديوان المحاسبة الإدارية العامة (الظهرة) لتوزيع استمارات الاستبيان إلى المستجيبين مرفقة برسالة إحالة، تتضمن عنوان الدراسة وهدفها والمؤسسة التعليمية المقدمة لها، بالإضافة إلى اسم البُحاث والدرجة العلمية التي تتطلب إجراء هذه الدراسة كما تتضمن تأكيداً للمستجيبين أن البيانات التي سوف يقدمونها من خلال إجابتهم أسئلة الاستبيان سوف تعامل بسرية تامة، و ستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

4.1.3 الاختبارات الإحصائية المستخدمة: يتضمن هذا الجزء من الدراسة إجراء بعض التحليلات الإحصائية بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم استخدام معامل كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات أسئلة استمارة الاستبيان، كما قام البُحاث بدراسة ميدانية على (الإدارة العامة لتقييم أداء المصارف ديوان المحاسبة الليبي الإدارية العامة) و وجد البُحاث أنه وزع الاستبيانات على مجتمع الدراسة بالكامل وهكذا تكون (دراسة حالة) وسنستخدم أسلوب الحصر الشامل للمجتمع عليه استخدم البُحاث الإحصاء الوصفي لاستخراج النسب المئوية للبيانات العامة للمستجيبين والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيانات المتعلقة بالعلاقة بين المتغيرات لمعرفة اتجاهاتها العامة وتشتتها حول المتوسط لمعرفة نتيجة التساؤل ، كما تم استخدام بعض اختبارات الإحصاء الإستنتاجي، وقد تم استشارة خبراء إحصائيين (أ.د. عبدالغفار المنفي، و د. محمد قويدر) أعضاء هيئة تدريس من قسم الإحصاء كلية العلوم جامعة بنغازي للتأكد من ملاءمة هذه الاختبارات لتحليل البيانات والحصول على الاستنتاجات العملية.

5.1.3 اختبار الصدق والثبات: تم استخدام معامل كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات استمارة الاستبيان (صدق أداة القياس) ومدى اتساق أسئلتها وانسجامها مع مشكلة الدراسة وصياغة التساؤلات بحيث لا تقل نسبته عن 60% وهذا يدل على أن استمارة الاستبيان ذات ثبات وموثوقية عالية و أن تكون صالحة للاختبارات الإحصائية اللاحقة.

1.5.1.3 معامل الثبات: الثبات يعني استقرار عبارات قائمة الاستقصاء وعدم تناقضها مع نفسها، أي أن قائمة الاستقصاء سوف تُعطي نفس النتائج تقريباً باحتمال مساوي لقيمة معامل الثبات إذا أُعيد تطبيقها على عينة أخرى من نفس المجتمع وبنفس الحجم، ولإجراء اختبار الثبات للعبارات الواردة بقوائم الاستقصاء تم استخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha وهو معامل يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثباتاً في بيانات قوائم الاستقصاء، فإن قيمة هذا المعامل ستكون مساوية للصفر، بينما إذا كان هناك ثباتاً تاماً في البيانات فإن قيمة هذا المعامل ستكون مساوية للواحد الصحيح، أي أن زيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ واقتربها للواحد الصحيح تعني زيادة مصداقية

البيانات بما يعكس نتائج العينة على المجتمع محل الدراسة.
2.5.1.3 معامل الصدق: صدق قائمة الاستقصاء يعني أن العبارات الواردة بقوائم الاستقصاء تمثل المجتمع المدروس بشكل جيد أي أن الإجابات التي يتم الحصول عليها من قوائم الاستقصاء تعطي المعلومات التي وضعت من أجلها العبارات (قائمة الاستقصاء تقيس ما وضعت لقياسه). ويتم قياس معامل الصدق عن طريق أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات كما هو موضح بالمعادلة التالية:
الصدق = الجذر التربيعي للثبات للتحقق من ثبات هذا الاستبيان تم استخدام طريقة الاتساق الداخلي Consistency لعبارات استمارة الاستقصاء، كما تم استخدام طريقة الاتساق الداخلي Consistency لمحاور الدراسة، وذلك باستخدام معادلة كرونباخ ألفا Cronbach Alpha ومن المعروف أنه : -

إذا كانت قيمة كرونباخ ألفا أكبر من أو تساوي 0.9 فإن الاتساق الداخلي ممتاز.
إذا كانت قيمة كرونباخ ألفا أصغر من 0.9 و أكبر من أو تساوي 0.7 فإن الاتساق الداخلي جيد.
إذا كانت قيمة كرونباخ ألفا أصغر من 0.7 و أكبر من أو تساوي 0.6 فإن الاتساق الداخلي مقبول. إذا كانت قيمة كرونباخ ألفا أصغر من 0.6 و أكبر من أو تساوي 0.5 فإن الاتساق الداخلي ضعيف. إذا كانت قيمة كرونباخ ألفا أصغر من 0.5 فإن الاتساق الداخلي غير مقبول . وقد توصل البُحاث للنتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2) معاملات الصدق والثبات لمحاور الدراسة

م	المحور	معامل الثبات) معامل الصدق (ألفا كرونباخ)	معامل الصدق	درجة القبول	عدد الأسئلة الفرعية
1	الكفاءة القانونية لمراجعي ديوان المحاسبة	0.803	0.896	جيد	7
2	الكفاءة الرقابية لمراجعي ديوان المحاسبة.	0.868	0.931	جيد	7
3	الكفاءة المهنية لمراجعي ديوان المحاسبة.	0.980	0.989	ممتاز	8
4	الكفاءة الإدارية لمراجعي ديوان المحاسبة.	0.906	0.952	ممتاز	7
5	الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية .	0.963	0.981	ممتاز	8
	المعامل لجميع محاور الدراسة	0.975	0.987	ممتاز	37

يتضح من الجدول رقم (4-2) أن معاملات الثبات أكبر من 60% حيث تتراوح بين (80.3%، 98%)، مما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج كما أن معاملات الصدق عالية و تتراوح بين (89.6% - 98.9%)، وبلغ معامل الثبات العام

(97.5%)، في حين كان معامل الصدق العام (98.7%) هذا يدل على أن الاتساق الداخلي ممتاز مما يشير أيضا إلى أن الدراسة تقيس المتغيرات التي نرغب في قياسها فعلا.

6.1.3 أولاً: التحليل الوصفي للبيانات الديموغرافية:

يهدف التعرف على خصائص عينة الدراسة ووصفها والتحقق من إدراكهم لموضوع الاستبيان، فقد تم تحليل البيانات الديموغرافية كما هو مبين:

1.6.1.3 المتغيرات الديموغرافية.

أولاً : المستوى الوظيفي:

الجدول رقم (3-3)

توزيع المستجيبين حسب المستوى الوظيفي

النسبة المئوية	العدد	المستوى الوظيفي
68.75%	11	مراجع رئيسي
25.0%	4	مساعد مراجع
6.25%	1	باحث قانوني
100.0	16	المجموع

يلاحظ من الشكل رقم (3-4) أن ما نسبته (66.9%) من المشاركين هم مراجعيين رئيسيين، وأن ما نسبته (25.0%) هم مساعدين مراجعيين، وأن ما نسبته (6.3%) هم باحثين قانونيين.

ثانياً: الخبرة العملية:

الجدول رقم (3-4)

بين أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة العملية.

النسبة المئوية	العدد	الخبرة العملية
25.0%	4	أقل من 5 سنوات
25.0%	4	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات
12.5%	2	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنوات
37.5%	6	15 سنة فأكثر
100.0	16	المجموع

يلاحظ من الجدول رقم (4-4) أن ما نسبته (37.5%) من المشاركين في الدراسة لديهم سنوات خبرة طويلة في مجال مراجعات الحسابات (15 سنة فأكثر)، كما أن نسبة المشاركين الذين لديهم سنوات خبرة أقل من (5) سنوات لا تتجاوز (25.0%)، هذا مؤشر إيجابي على أن المشاركين في الدراسة يتمتعون بقدر كافي من الخبرة العملية في مجال مراجعة الحسابات للإجابة على أسئلة الإستبيان.

ثالثاً: المستوى التعليمي:

جدول رقم (3-5)

توزيع المستجيبين حسب المستوى التعليمي.

النسبة	العدد	المستوى التعليمي
6.25%	1	دبلوم عالي
25.0%	4	بكالوريوس
6.25%	1	دبلوم دراسات عليا
56.25%	9	ماجستير
6.25%	1	دكتوراه
100.0	16	المجموع

يلاحظ من الجدول رقم (4-5) أن ما نسبته (25.0%) من المشاركين هم من حملة البكالوريوس، وأن ما نسبته (56.3%) هم من حملة الماجستير، وأن ما نسبته (6.3%) هم من حملة الدكتوراه. مما يعني أن المشاركين في الدراسة لديهم من المستوى التعليمي (التأهيل العلمي) ما يكفيهم من فهم أسئلة الإستبيان ومن ثم الإجابة عليها بدقة.

ثالثاً: التخصص:

جدول رقم (3-6)

توزيع المستجيبين حسب التخصص العلمي.

النسبة	العدد	التخصص
87.5%	14	المحاسبة
6.25%	1	التمويل والمصارف
6.25%	1	القانون
100.0	16	المجموع

يلاحظ من الجدول رقم (4-6) أن ما نسبته (87.5%) من المشاركين متخصصين في مجال المحاسبة، وأن ما نسبته (6.3%) من المشاركين متخصصين في التمويل والمصارف، وهي نفس النسبة من المشاركين المتخصصين في القانون.

رابعاً: الشهادة المهنية:

الجدول رقم (3-7)

توزيع المستجيبين حسب الشهادة المهنية.

النسبة	العدد	الشهادة المهنية
81.25%	13	محاسب قانوني
6.25%	1	محاسب مصرفي
6.25%	1	مراجع مالي
6.25%	1	مدقق بيانات
100.0	16	المجموع

يلاحظ من الجدول رقم (4-7) أن ما نسبته (81.3%) من المشاركين هم محاسبين قانونيين، وأن ما نسبته (6.3%) من المشاركين هم محاسبين مصرفيين، وهي نفس النسبة من مراجعيين ماليين ومدققو بيانات.

خامساً: هل قمت بمراجعة الاعتمادات المستندية؟:

جدول رقم (3-8)

النسبة	العدد	مراجعة الاعتمادات المستندية
100.0%	16	نعم
0%	0	لا
100.0	16	المجموع

يلاحظ من الجدول رقم (4-8) أن ما نسبته (100%) من المستجيبين قاموا بمراجعة الاعتمادات المستندية وهذا يزيد ويعزز من دقة الإجابات.

سادساً: إذا كانت الإجابة نعم، كم عدد المرات: جدول رقم (3-9)

النسبة	العدد	كم عدد المرات
50.0%	8	من مرة إلى 3 مرات
18.75%	3	من 4 إلى 6 مرات
18.75%	3	من 7 إلى 9 مرات
12.5%	2	10 فأكثر
100.0	16	المجموع

يلاحظ من الجدول رقم (4-9) أن ما نسبته (50%) من المشاركين قاموا بالمراجعة من مرة إلى 3 مرات، وأن ما نسبته (18.8%) من المشاركين قاموا بالمراجعة من 4 إلى 6 مرات و نفس النسبة قاموا بالمراجعة من 7 إلى 9 مرات، وأن ما نسبته (12.5%) من المشاركين قاموا بالمراجعة 10 فأكثر ، وهذا يدل على خبرة الممارسة في مراجعة الاعتمادات المستندية و يعزز من سلامة الإجابات

من خلال الجداول السابقة تبين أن معظمهم ذو خبرة طويلة نسبياً، وتخصص في مجال محاسبة وأغلبهم حامل درجة الماجستير، وهذا يعطي مؤشراً علي استيعاب المبحوثين للأسئلة الواردة في استمارة الاستبيان، وفي ذات الوقت يعتبر تأهيل وخبرة المبحوثين وكفاءتهم هو المتغير الذي نقيس عليه الحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية.

3-2 : اختبار تساؤلات الدراسة إحصائياً.

3.2.1 التحليل الإحصائي للبيانات اللازمة لاختبار التساؤلات:

1. اختبارات الإحصاء الوصفي وفقاً للنتائج يتم قبول التساؤل إذا كان المتوسط الحسابي (3.5) أو أكثر، بينما يتم رفضها إذا كان المتوسط الحسابي أقل من (3.5).
2. اختبار ارتباط بيرسون لاختبار هذه التساؤلات قام الباحث بتحليل علاقة الارتباط بين محاور الدراسة ببعضها البعض (المتغيرات المستقلة والمتغير التابع) قوة العلاقة واتجاهها.

3.2.1.1 التوزيع التكراري والنسب المئوية والإحصاءات الوصفية لعبارة المحور الأول (الكفاءة القانونية لمراجعي ديوان المحاسبة):

اختبار التساؤل الفرعي الأول: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة القانونية لمراجعي ديوان المحاسبة والحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية".

تم إجراء اختبارات الإحصاء الوصفي للأسئلة المتعلقة بهذا التساؤل كما يلي (جدول رقم 3-10):

	4.23			المتوسط الحسابي العام
0.521				الانحراف المعياري العام

يشير المتوسط الحسابي والانحراف المعياري إلى قبول جميع الفقرات، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.23) والانحراف المعياري العام (0.521) .

3.2.1.2 التوزيع التكراري والنسب المئوية والإحصاءات الوصفية لعبارة المحور الثاني (الكفاءة الرقابية لمراجعي ديوان المحاسبة):

اختبار التساؤل الفرعي الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة الرقابية لمراجعي ديوان المحاسبة والحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية.

تم إجراء اختبارات الإحصاء الوصفي للأسئلة المتعلقة بهذا التساؤل كما يلي (جدول رقم 3-11):

		3.87	المتوسط الحسابي العام
	0.748		الانحراف المعياري العام

يشير المتوسط الحسابي والانحراف المعياري إلى قبول جميع الفقرات، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.87) والانحراف المعياري العام (0.748).

3.1.2.3 التوزيع التكراري والنسب المئوية والإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثالث (الكفاءة المهنية لمراجعي ديوان المحاسبة):

اختبار التساؤل الفرعي الثالث: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة المهنية لمراجعي ديوان المحاسبة والحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية.

تم إجراء اختبارات الإحصاء الوصفي للأسئلة المتعلقة بهذا التساؤل كما يلي (جدول رقم 3-12):

		4.13	المتوسط الحسابي العام
	0.623		الانحراف المعياري العام

يشير المتوسط الحسابي والانحراف المعياري إلى قبول جميع الفقرات، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.13) والانحراف المعياري العام (0.623).

4.1.2.3 التوزيع التكراري والنسب المئوية والإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الرابع (الكفاءة الإدارية لمراجعي ديوان المحاسبة):

اختبار التساؤل الفرعي الرابع: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة الإدارية لمراجعي ديوان المحاسبة و الحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية.

تم إجراء اختبارات الإحصاء الوصفي للأسئلة المتعلقة بهذا التساؤل كما يلي (جدول رقم 3-13):

		3.59	المتوسط الحسابي العام
	0.834		الانحراف المعياري العام

يشير المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري إلى قبول جميع الفقرات ما عدا 3.4 و 5.4 حيث كان المتوسط الحسابي أقل من 3.5 ، و بلغ المتوسط الحسابي العام (3.59) و الانحراف المعياري العام (0.834).

5.1.2.3 التوزيع التكراري والنسب المئوية والإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الخامس (الحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية):

تم إجراء اختبارات الإحصاء الوصفي للأسئلة المتعلقة بهذا المحور كما يلي (جدول رقم 3-14):

		4.05	المتوسط الحسابي العام
	0.686		الانحراف المعياري العام

يشير المتوسط الحسابي والانحراف المعياري إلى قبول جميع الفقرات، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.05) والانحراف المعياري العام (0.686) أي أنه يدل على توافر (الحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية)

2.2.3 تحليل ارتباط بيرسون: تستخدم معاملات الارتباط لقياس درجة الارتباط بين متغيرين وهو عبارة عن مقياس رقمي يقيس قوة الارتباط بين متغيرين حيث تتراوح قيمته بين (+1) و (-1) وتدل إشارة المعامل الموجبة على العلاقة الطردية، بينما تدل إشارة المعامل السالبة على العلاقة العكسية ومعامل ارتباط بيرسون هو من أكثر معاملات الارتباط استخداماً في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، كما يوضح الجدول التالي قيمة المعامل ونوع العلاقة وقوة الارتباط:
وتوصل البُحاث إلى النتائج التالية كما هي موضحة بالجدول (3 - 15):

المتغيرات	رموز	البيان	F1	F2	F3	F4	F5
الكفاءة القانونية	F1	معامل ارتباط بيرسون	1	0.794	0.924	0.759	0.826
		القيمة الاحتمالية		0.000	0.000	0.001	0.000
الكفاءة الرقابية	F2	معامل ارتباط بيرسون	0.794	1	0.798	0.926	0.744
		القيمة الاحتمالية	0.000		0.000	0.000	0.001
الكفاءة المهنية	F3	معامل ارتباط بيرسون	0.924	0.798	1	0.699	0.836
		القيمة الاحتمالية	0.000	0.000		0.003	0.000
الكفاءة الإدارية	F4	معامل ارتباط بيرسون	0.759	0.926	0.699	1	0.672
		القيمة الاحتمالية	0.001	0.000	0.003		0.004
الفساد في الاعتمادات المستندية	F5	معامل ارتباط بيرسون	0.826	0.744	0.836	0.672	1
		القيمة الاحتمالية	0.000	0.001	0.000	0.004	

3.3 : نتائج اختبار التساؤلات:

1.3.3 نتائج اختبار التساؤل الفرعي الأول: ينص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة القانونية لمراجعي ديوان المحاسبة والحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية".

2.3.3 نتائج اختبار التساؤل الفرعي الثاني:

ينص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة الرقابية لمراجعي ديوان المحاسبة والحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية".

3.3.3 نتائج اختبار التساؤل الفرعي الثالث:

ينص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة المهنية لمراجعي ديوان المحاسبة والحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية".

4.3.3 نتائج اختبار التساؤل الفرعي الرابع:

ينص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة الإدارية لمراجعي ديوان المحاسبة والحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية".

مما سبق يستنتج الباحث نتيجة التساؤل الرئيسي على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة لمراجعي ديوان

المحاسبة و الحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية

رابعاً: نتائج وتوصيات الدراسة:

1.4 نتائج الدراسة:

خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج في ضوء التحليلات و الاستنتاجات الواردة في الدراسة، وهي كما يلي:

أ-نتائج على مستوى الدراسة الميدانية:

1- من خلال الاختبارات الإحصائية التي تم القيام بها والتي من ضمنها اختبار معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات استمارة الاستبيان قيما مختلفة ولكن كانت كلها قيم مقبولة ولم يظهر هذا التحليل عبارة مرفوضة ويدل ذلك على توافر الثبات في أداة جمع البيانات، بالإضافة إلى أن قيم معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستمارة الخمسة أظهرت قيم مقبولة جدا هي الأخرى.

وفي نفس الاتجاه جاءت نتائج اختبار الاتساق الداخلي (ارتباط بيرسون) لتدل على ارتباط قوي بين عبارات كل

محور من محاور الاستمارة مع محورها، مما يزيد من جودة واعتمادية استمارة الاستبيان، وتم إجراء اختبارات

الإحصاء الوصفي على التساؤلات في مجتمع الدراسة لأن تم استخدام الحصر الشامل وانتقلت هذه الدراسة من (

الدراسة الميدانية) إلى (دراسة حالة). ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال

إجابات مجتمع الدراسة.

- 2- تم قبول السؤال الرئيسي " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة لمراجعي ديوان المحاسبة والحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية" والتي تشير إلى أن هناك دور لمراجعي ديوان المحاسبة في الحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية، حيث أوضحت نتائج تحليل الأسئلة الفرعية التالية:
- أ- أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة القانونية لمراجعي ديوان المحاسبة والحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية وتتوافق هذه النتائج مع دراسة (الدوسري، 2011 : جعارة، 2015 : عبالمجيد، 2018).
- ب- أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة الرقابية لمراجعي ديوان المحاسبة والحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية و تتوافق هذه النتائج مع دراسة (الكعبير، 2013 : أبوشعالة، 2016 : الشیخی وکبلان، 2018 : درباش، 2020 : شاكيرا، 2022).
- ج- أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة المهنية لمراجعي ديوان المحاسبة والحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية ولا تتوافق هذه النتائج مع دراسة (أبوالقاسم ، 2006 : ليونارد، 2013 : العنيزي ، 2020).
- د- أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة الإدارية لمراجعي ديوان المحاسبة والحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية وتتوافق هذه النتائج مع دراسة (الفطيسي، 2012 : عبابنة، 2017).
- هـ - تشير نتائج الدراسة إلى أن مجتمع الدراسة أغلبهم حاصل على تأهيل علمي مناسب، ولديهم خبرة عملية طويلة، أن معظمهم متخصصين في مجالات ترتبط بمجال الدراسة، الأمر الذي يضمن إمكانية الاعتماد على إجاباتهم المختلفة.
- و- يشير الاتجاه العام (المتوسط الحسابي لإجابات المستجيبين) أنهم يوافقون على أن تأثير كفاءة مراجعي ديوان المحاسبة يحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية.
- ب- نتائج على مستوى الدراسة النظرية:

1- استخدام أسلوب الحصر الشامل ودراسة المجتمع بالكامل تعزز من قوة نتائج الدراسة.
2- لتقادي عيوب الاستبيان المغلق تم إضافة سؤال لكل محور من محاور الدراسة، تتعلق بكل فرضية، حول ما إذا كان المستجيب يرى أن هناك متغير متعلق بالدراسة لم يتم ذكره، ومن خلال التحليل تبين أنه لم يذكر أي من المستجيبين أي متغيرات، وهذا يعطي مؤشرا جيدا على أن هذه الدراسة تضمنت أغلب المتغيرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وأن الأسئلة المغلقة التي تمت الإجابة عليها كانت كافية لتجميع البيانات اللازمة لإجراء الجانب العملي للدراسة دون إهمال أية متغيرات هامة.

1- أن هذه الدراسة هي الأولى محليا والتي غطت جانب الاعتمادات المستندية من ناحية مراجعي ديوان المحاسبة والرقابة على المصارف وكانت النتائج إيجابية من ناحية مراجعي ديوان المحاسبة عليه سنقترح في توصيات الدراسة بعض مقترحات البحث التي ستغطي باقي الجوانب.

2.4 توصيات الدراسة:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التالية:

الجهة التي يتم التوصية لها	التوصيات
مجلس النواب الليبي	1. يجب على الإدارة العليا للديوان الضغط على السلطة التشريعية أن يقوموا بسن التشريعات وتحديثها كما هو في تقرير المراجعين لتصويب الأوضاع بشكل صحيح كما يجب أن يكون ويحد من ظاهرة الفساد في الاعتمادات المستندية بشكل خاص والفساد المالي بشكل عام، وهذا يقع على عاتق الإدارة العليا أن يقوموا بنشر تقريرهم و يقوموا بإيصاله للسلطة التشريعية.
مصرف ليبيا المركزي	1. توصي الدراسة ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية الحازمة ضد كل المخالفين للقوانين والتشريعات النافذة من قبل الإدارة العليا لمصرف ليبيا المركزي لضمان الالتزام بها.
ديوان المحاسبة الليبي	1. توصي الدراسة استمرار الإدارة العليا للديوان بتقديم الدعم لمراجعي الديوان وأن تستمر بطلب التقارير الرقابية مدعمة بأراء ومقترحات لتحسين وتصويب الأوضاع وتقوم أيضا بمناقشة نتائج تقييم أداء المصارف التجارية الليبية من ناحية الاعتمادات المستندية بشكل خاص للحفاظ على المال العام الليبي وعدم إهدار الموارد وإهلاك الإقتصاد الوطني.
البحاث والمهتمون	1. هناك بعض الجوانب التي لم يتم التطرق إليها من قبل البُحاث في تغطية هذا الموضوع المهم والذي يرى البُحاث أن من الوطنية دراسة هذا الموضوع وإيجاد حل له، لتخليص معاناة الشعب الليبي من ظاهرة الفساد التي أهلكت البلاد، في ضوء ما سبق من نتائج وتوصيات يقترح البُحاث الدراسات التالية: - دراسة تأثير كفاءة مراجعي ديوان المحاسبة على الحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالجمارك الليبية. - دراسة دور لجان المراجعة على الحد من الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية.

أ- الكتب:

- البشتاوي وآخرون. 1996، تدقيق الحسابات، الجزء الأول، ط1، مؤسسة الاء للطباعة والنشر، عمان/الأردن.
- الراوي، حكمت أحمد. 1999، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة.
- علم الدين، محيي الدين إسماعيل. 1996، الإعتمادات المستندية، ط1، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. 2001، المبادئ الأساسية للتدقيق، المنهاج الدولي الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الانتكاد(uneted)، عمان/الأردن.
- مهدي، حسين، عبد علي. 2011، جودة التدقيق وانعكاساتها في مكافحة الفساد المالي، جامعة الدول العربية، الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.

ب- الدوريات العلمية:

- أبو شعالة، وليد أحمد. 2016، دور مصرف ليبيا المركزي بالتعاون مع ديوان المحاسبة الليبي في الحد من عمليات الإحتيال والغش والتلاعب في الإعتمادات المستندية والمستندات برسم التحصيل، مجلة السائل، ع15، جامعة مصراتة.
- التميمي، عباس حميد. 2015، الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، ورقة بحثية من منشور على موقع www.Linkedin.com
- جعارة، أسامة عمر. 2015، قياس إجراءات ديوان المحاسبة الأردني في جهود مكافحة الفساد، مجلة العلوم الإدارية، ع2، الأردن.
- شاكير، نورا إدريس. 2022، مدى كفاءة أنظمة الرقابة التشغيلية بالمصارف التجارية وإدارة الجمارك الليبية لتقليل مخاطر الإعتمادات المستندية: دراسة ميدانية، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، ع34، جامعة بنغازي/ليبيا.
- شكولنكوف، سوليفان، والكسندر، جون. 2005، مكافحة الفساد منظورات وحلول القطاع الخاص، إصدارات مركز المشروعات الدولية.
- الشخي، المعتز رمضان. و كبلان، معتز عبد الحميد. 2018، تقييم دور ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق الحكومي في ليبيا لمواجهة الفساد المالي بمؤسسات القطاع العام: دراسة ميدانية، مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية، ع5، ليبيا/بنغازي.

- عداي، نور. عبدالكاظم عجلان، الفساد وأثره على الإقتصاد العام، ورقة بحثية، وزارة المالية، العراق.
- الفطيسي، عبد الغني أحمد. 2008-2012، الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا: دراسة تحليلية، المجلة الجامعة، ع16، ليبيا/طرابلس.
- الموسوي، الهام عطا. 2005، دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
- هرمز، شابا عيسى. 1993، الخطأ والغش والتزوير والإختلاس في المجتمعات المحاسبية، محاضرات لموظفي ديوات الرقابة المالية.

ت- الرسائل العلمية:

- أبو القاسم، عبد الله سيد أحمد. 2006، مخاطر الاعتمادات المستندية في المصارف التجارية السودانية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- درباش، فجرية وحيد ونيس. 2020، العوامل المؤثرة في تطوير العمل الرقابي في فروع ديوان المحاسبة الليبي بالمنطقة الشرقية، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي.
- الدوسري، مبارك محمد، 2011-2012، تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت، رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط.
- عبابنة، إسلام ناصر. 2016-2017، أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على الإدارة المالية في القطاع الاردني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.
- عبد المجيد، شيرين شير محمد. نوفمبر 2018، رقابة ديوان المحاسبة على المال العام في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- العنيزي، سند صالح محمد. 2020، العوامل المؤثرة في اكتشاف الفساد المالي من وجهة نظر المراجعين الخارجين، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي.
- الكعبير، محمود خالد. 2012-2013، مدى ملائمة إجراءات ديوان المحاسبة الأردني لمكافحة الفساد، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
- عامر، أنس عبدالقادر. 2020، تأثير تطبيق آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية في ليبيا، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس.

ج- القوانين والتقارير والنشرات:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير. 1977، تقرير التنمية في العالم، مركز الإهرام للترجمة والنشر.
- تقرير سنة 2016، ديوان المحاسبة الليبي، ص 111-113.
- تقرير سنة 2018، ديوان المحاسبة الليبي، ص 362-363.

- قانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف وتعديلاته ، قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (1) لسنة 2020.
- تقرير منظمة الشفافية العالمية "مؤشر مدركات الفساد لسنة 2011".
- تقرير منظمة الشفافية العالمية " مؤشر مدركات الفساد لسنة 2012 " .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Leonard , A (2013), An Assessment Of Fraud And Its Management In Tanzania Commercial Banks: The Case Of CRDB And NMB Banks PLC , Degree Of MSC, Mzumbe University.
- مواقع الإنترنت
- <https://customs.ly/ectn-system>
- <http://www.hrdiscussion.com/hr41>
- <https://customs.ly/ectn-system>